

ذيل الناجحين في الامتحان من أول وهلة

- ٥ — أما الطلبة المنتسبون وطلبة الدراسة اليلية فليس لهم امتحان وسط السنة وعلى ذلك يكون نقلهم بناء على امتحان آخر السنة
- ٦ — لا يجوز عقد امتحان ملحق بامتحان النقل
- ب — الامتحانات النهائية

١ — يعقد امتحان ملحق بامتحان الدبلوم في شهر ديسمبر التالي له بدخوله الطلبة الذين سقطوا في امتحان الدبلوم في مادة واحدة بشرط أن يكونوا حاصلين على $\frac{60}{100}$ من مجموع الدرجات ويمتحنون في المادة التي رسبوا فيها على أن تكون النهاية الصغرى في هذا الامتحان أعلى منها في الامتحان العادي بمقدار $\frac{10}{100}$ من النهاية الكبرى المقررة للمادة التي يعاد امتحانهم فيها

٢ — من يغبون عن امتحان الدبلوم لمرض محقق لدى المدرسة يجوز أن يدخلوا الامتحان الملحق في جميع مواد الدراسة بشرط أن يدفعوا رسماً قدره ٤ جنيهات في المدارس التي يدنع فيها الطلبة مصروفات وجنهنات اثنان في المدارس المجانية والطلبة الذين يحتم مدارسهم المواظبة على الدراسة لغاية موعد الامتحان الملحق يدفعون نصف المصروفات السنوية المقررة ولا يدفعون رسماً للامتحان

ح — مدرستا الطب والصيدلة

يتبع فيها النظام الذي كان متبعاً قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ أغسطس

سنة ١٩٢٤

ثالثاً — يلغى كل ما يخالف هذا من القرارات المتعلقة بالامتحانات

تقرير اللجنة الوزارية

في شؤون الأزهر

انتهت اللجنة الوزارية في جلستها التي انعقدت يوم ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ (٨ رجب سنة ١٣٤٣ هجرية) من بحث المسائل المتعلقة باصلاح الأزهر الشريف والمعاهد الدينية ورأت ان تقدم قرارها الآتي (المكمل لاقتراحاتها السابقة) الى مجلس الوزراء

لاعتياده موصية بضرورة تنفيذها بسرعة وتقرير النفقات اللازمة له

١ — ان تعتبر المدارس الاولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى داخله في ضمن الجامعة الازهرية الكبرى على شرط ان تبقى وزارة المعارف العمومية متولية ادارة هذه المدارس وأن تقوم وزارة المعارف نفسها بعقد الامتحانات اللازمة لقبول طلبتها ونحريجهم ومنحهم الشهادات طبقاً للقوانين والمناهج التي تسير على حسبها الآن والتي تسنها لها فيما بعد على حسب مقتضيات الاحوال وان يشرف على مدرسة دار العلوم والمدارس الاولية للمعلمين معاً مجلس إدارة رئيسه شيخ الجامع الازهر وأعضاؤه مفتى الديار المصرية ومدير المعاهد الدينية ومراقب التعليم الاولى بوزارة المعارف وناظر مدرسة دار العلوم واثنان من أساتذة هذه المدرسة . وان يطلق على هذا المجلس « مجلس ادارة دار العلوم والمدارس الاولية للمعلمين »

٢ — ابتداء من أول السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ يضاف الى منهج دراسة القسم الاولى للمعاهد الدينية علاوة على مقرره الحالي في العلوم الدينية والعلوم العربية ما يتسع له من المواد المحدثه التي تدرس للمدارس الاولية للمعلمين وليست في منهج القسم الاولى للمعاهد الدينية ليتسنى لمن يتم دراسة القسم الاولى ويريد الاشتغال بوظيفة التعليم في المدارس الاولية ان يتفرغ سنة واحدة لاستيفاء ما ينقصه من العلوم ثم يؤدي الامتحان اللازم للحصول على الشهادة المعروفة «شهادة الكفاءة للتعليم الاولى» امام اللجنة أو اللجان التي ستؤلف في دائرة الازهر والمعاهد الدينية برئاسة من يعينه مجلس الازهر الأعلى ومساعدة من يتدب من المعاهد الدينية ومن وزارة المعارف العمومية توحيداً للنظام العام. ويقتصر تحريج هذا الصنف من المعلمين على المعاهد الدينية متى وجد ان حاجة التعليم لا تتطلب أكثر مما تخرجه هذه المعاهد ونظراً الى ان الحاجة ماسة للاكتنار من المدرسين للتعليم الاولى الذي يزداد انتشاراً على مر السنين ويقابل بالرغبة الصادقة للحكومة المصرية العاملة على تعميمه وحباً في الاستفادة من حاملي شهادة القسم الاولى من المعاهد الدينية في فترة السنوات الخمس التي يستغرقها سير الدراسة الجديد في التعليم الاولى من المعاهد الدينية تنشأ فرقة من أول السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ تسمى « فرقة التخصص

للتدريس بالمدارس الأولية » يتكامل فيها حاملو الشهادة الأولية من المعاهد الدينية مدة سنة واحدة لاعداد أنفسهم لتأدية امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الاولى وهذه الفرقة تنشأ في المعاهد الدينية التي بالقاهرة وطنطا واسيوط والزقازيق والاسكندرية أي في المعاهد الدينية التي وجد معها في بلدة واحدة مدارس أولية للمعلمين ويقوم بالتدريس في هذه الفرقة أساتذة المعهد الديني أنفسهم ومن يتدرب معهم من أساتذة المدرسة الأولية للمعلمين وهؤلاء الأساتذة المدربون يكفون التدريس بهذه الفرقة في أوقات الفراغ من أعمال مدرستهم ويؤجرون على ذلك بمكافأة تصرف لهم على حسب القواعد المتبعة بوزارة المعارف العمومية . أما معهد سوق ودمياط اللذان لا توجد الي جانبهما مدارس أولية للمعلمين فإذا وجد فيهما من الطلبة من تطمح نفسه الي التخصص للتدريس بالمدارس الأولية فاتهم ينقلون الي معهد آخر يتيسر لهم فيه الالتحاق بفرقة التخصص المذكورة

٣ — ونظراً الي ان الرغبة قد توجهت الي إدخال التعديل المرموق بعين الإصلاح على مناهج المعاهد الدينية وان الازهر الشريف سيضيف الي مقررات القسم الثانوي من العلوم المصرية ما يمتشى مع الحركة العلمية الحاضرة ليكون لطلاب العلم والدين مهبلاً لتلقى العلوم القديمة والحديثة وإن الهمة الصادقة ستبذل لتدرس فيه العلوم الحديثة المشتمل عليها منهج المدرسة التجريبية المتبعة بمدرسة دار العلوم (الذي هو منهج القسم الأدبي للمدارس الثانوية الاميرية واستيعب فيه عن اللغات الاجنبية والترجمة ببعض العلوم الحديثة) اذن لم تبق حاجة الي بقاء هذه المدرسة التجريبية الي جنب القسم الثانوي بالمعاهد الدينية . ولهذا تقرر ان لجنة إلغاء المدرسة التجريبية المتبعة بدار العلوم بالتدريج ابتداءً من أول السنة المكتمية المتقبلة ١٩٢٥—١٩٢٦ بمعنى انه في هذه السنة تلتغى السنة الاولى فقط من المدرسة التجريبية المذكورة ويكتفي بنظيرتها بالقسم الثانوي للمعاهد الدينية بحيث ينظم فيها التدريس وفقاً لما ذكر وفي السنة التي تليها تلتغى السنة الثانية من المدرسة التجريبية ويكتفي بنظيرتها بالقسم الثانوي للمعاهد الدينية وهلم جرا

وبما ان الحاجة ماسة للاكتثار من متخرجي مدرسة دارالعلوم الذين يقومون بمهمة

تدريس العلوم العربية والدين في المدارس التي تزداد نمواً واتساراً ورغبة في التسجيل بالاستفادة من حاملي الشهادة الثانوية للمعاهد الدينية في فترة السنوات الاربع التي يستغرقها سير الدراسة الجديد في التعليم الثانوي بالمعاهد الدينية تقرر اللجنة انه ابتداء من السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ تنشأ فرقة بالسنة الاولى لدار العلوم تكون الدراسة بها على حسب المنهج الموقت لطلبة دار العلوم الذين اتموا دراسة القسم الاول لمدرسة القضاء الشرعي يقبل فيها من حاملي الشهادة الثانوية للمعاهد الدينية وهذه الفرقة تسير الى جنب فرقة السنة الاولى السائرة على حسب النظام الجديد كل يدرس مقرره الخاص به في منهجه وفي السنوات التي تليها يسار على هذا النحو حتى اذا وافت السنة المكتبية ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ينفي السير على حسب هذا المنهج الموقت بالتدريج لان المدة المحددة له تكون قد انتهت ويحل محله النظام الجديد لدار العلوم. أما قبول الطلبة للسنة الاولى بالقسم الموقت لدار العلوم في غضون السنوات الاربع المشار اليها فيكون بامتحان مسابقة لحاملي شهادة الدراسة الثانوية للمعاهد الدينية في المواد الآتية : تحريرياً في الاملاء والانشاء والخُط والرسم . وشفهياً في القرآن الكريم كله حفظاً ومجويداً والنية ابن مالك حفظاً وفيها لمعناها — وتكون المطالعة في كتاب أدب الدنيا والدين مع التطبيق وفهم المعنى وحسن التعبير

وحرصاً على المزاي التي يتمتع بها حاملو شهادة الدراسة الثانوية لنفسها الاول والثاني بيتي الامتحان المعروف بامتحان شهادة الدراسة الثانوية لتجهيزية دارالعلوم معمولاً به لطلبة الاقسام الثانوية للمعاهد الدينية التي ستسير ابتداء من أول السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ على حسب المنهج الجديد لمن يريد منهم الالتحاق بمدرسة دارالعلوم . وسيتمد لهؤلاء لجنة أو لجان في دائرة الازهر والمعاهد الدينية برئاسة من يختاره مجلس الازهر الأعلى وبمساعدة المندوبين الذين يعينون من المعاهد الدينية ومن وزارة المعارف العمومية توحيداً للنظام العام . وسيكون القبول في مدرسة دارالعلوم ابتداء من سنة ١٩٢٩ وفقاً لترتيب التاجحين في هذا الامتحان وقد لاحظت اللجنة في كل خطوة سلكتها ان المناهج الجديدة التي ستبوع في

الازهر الشريف والمعاهد الدينية في أقسامها الاولية والثانوية ابتداء من السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ لاتمس العلوم الدينية والعلوم العربية من حيث مقرراتها الحاضرة التي تحفظ للازهر صبغته الدينية العربية. ونظراً الى ان فرقة السنة الثانية من النظام الموقت لدارالعلوم ستكون في السنة المكتبية المقبلة ١٩٢٥-١٩٢٦ خالية من الطلبة بداعي التنظيم الذي بدئ به في العام الماضي فقد تقرر أن يؤخذ لها من يريد الالتحاق بها من حاملي شهادة العالمية من المعاهد الدينية بعد أن يؤدوا امتحان مسابقة فيما بينهم في مقرر السنة الاولى من مدرسة دارالعلوم على النظام الموقت مع إعفائهم من تأدية الامتحان في العلوم الشرعية ومع عمل استثناء خاص لهم من حيث السن

٤ - حاملي شهادة العالمية الذين يلحقون بوظائف التدريس في المعاهد الدينية والامامة والخطابة في وزارة الاوقاف يشترط فيهم أن يكونوا خالين من الامراض المعدية وقادرين على أداء وظائفهم ولكل مصلحة ان تحدد قوة الابصار الضرورية لتدريس المواد المختلفة في المعاهد التابعة لها

٥ - أن تكون مدة التخصص في جميع أقسامه بعد الحصول على شهادة العالمية ثلاث سنوات وتعديل مناهج الدراسة لهذه الأقسام بواسطة مجالس الادارة المختصة وتوصي اللجنة باعداد مكان واحد يضم أقسام التخصص معاً توحيداً لانظمتها العامة وتسوية لجميع طلبتها في الامتيازات . وقد يكون من الممكن بناء الجناح الشرقي في مدرسة القضاء الشرعي لتكون فيها حجرات دراسية تكفي السنوات الثلاث لأقسام التخصص وينبغي الشروع في ذلك في الحال . ويكون القبول لقسم التخصص للقضاء الشرعي بامتحان مسابقة في مادتى الفقه والاصول فيما بين العلماء الذين يتقدمون له وتوصي اللجنة كذلك بحاملة شهادة التخصص معاملة « الدكتوراه » متى وضعت القواعد اللازمة لحاملها في الديار المصرية

ورغبة في توحيد السنة الدراسية في أقسام التخصص وغيرها من المعاهد الدينية ترى اللجنة انه من حيث ان السنة الاولى للتخصص في الازهر قد انتهت فعلا في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ وأن السنة الثانية له ستبدأ من منتصف شهر فبراير سنة ١٩٢٥ .

فإذا أمكن هؤلاء الطلبة أن يدرسوا مقرر السنة الثانية بتمامه في غضون المدة ما بين شهر فبراير ومايو من سنة ١٩٢٥ بحيث يؤدون الامتحان في ذلك المقرر كله حوالى شهر سبتمبر المقبل اعتبرت هذه المدة بمثابة السنة الثانية كاملة للناجحين منهم وحينئذ يستطيع هؤلاء الناجحون أن يبدؤوا سنتهم الثالثة مع بقية طلبة المعاهد الدينية في موعد واحد. أما الذين لا ينجحون منهم فأنهم يبقون للاعادة في السنة الثانية. وبهذه الكيفية تصبح السنة الدراسية واحدة لاقسام التخصص والمعاهد الدينية جميعاً بتبدي حوالى شهر سبتمبر من كل سنة وتنتهي حوالى شهر يونيو

٦ — وتقرر اللجنة للكفوفين حق التمتع بما يتنع به المبصرون من حيث الانتساب للازهر والمعاهد الدينية وناحي العلوم التي تناسبهم فيها للحصول على شهادة العالمية الخاصة بهم ودخول أقسام التخصص بالازهر . وتدرّس ما يمكنهم تدرّسه من العلوم في الازهر والمعاهد الدينية والالتحاق بوظائف الامامة والخطابة بوزارة الاوقاف

٧ — وترى اللجنة ان ما قدمت من المقترحات لا يمس ما لطلبة الاقسام الثانوية بالمعاهد الدينية من الامتيازات بمقتضى المادة ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ على قاعدة تقديم الكفاء من طالبي التوظيف

٨ — ونظر الضرورة البدء في الحال بتعديل مناهج الدراسة في الازهر والمعاهد الدينية تعديلاً يلائم روح العصر الحاضر مع حفظ ما للازهر من الصبغة الدينية العربية تؤلف لجنة من حضرات الاعضاء الآتى ذكر أسماؤهم بعد تنفيذها بما يقرره مجلس الوزراء: —
فضيلة الشيخ حسين والى سكرتير المعاهد الدينية وفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الازهر سابقاً وفضيلة الشيخ محمود الدينارى شيخ القسم الاول للازهر وفضيلة الشيخ محمود أبو النعبون من علماء الازهر وحضرة صاحب العزة علي بك الكيلانى ناظر مدرسة القضاء الشرعى وحضرة صاحب العزة محمد بك السيد ناظر مدرسة دارالعلوم وحضرة صاحب العزة الشيخ محمد حسين الغراوى بك المفتش الاول ل لغة العربية بوزارة المعارف وحضرة الشيخ محمد حسن الفتى المفتش بالتعليم الاولى بوزارة المعارف

عضو اللجنة

عضو اللجنة

رئيس اللجنة

محمد صرفى

محمد نور فليس رفعت

اسماعيل صرفى